



Mohamed Belatik, Mohammed Kbiri Alaoui, Samir Kaffas, Ahmed Saleh Ettahiri, Abdallah Fili (dir.)- *L'archéologie islamique au Maroc entre le texte historique et l'enquête de terrain*. Actes du Premier Congrès National sur le Patrimoine Culturel Marocain, Rabat, 2018. (Rabat: Publications de l'ALINSAP, 2018),432 p.

محمد بلعتيق، محمد كبيرى علوي، سمير قفص، أحمد صالح الطاهري، وعبد الله فيلي (تنسيق وإعداد).- الأركيولوجيا الإسلامية بالمغرب: بين النص التاريخي والعمل الميداني. أعمال المؤتمر الوطني الأول حول التراث الثقافي المغربي، الرباط، 2018 (الرباط: منشورات جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث)، 432 ص.

صدر سنة 2018، وبعد طول انتظار، كتاب الأركيولوجيا الإسلامية بالمغرب: بين النص التاريخي والعمل الميداني من تنسيق وإعداد محمد بلعتيق، محمد كبيرى علوي، سمير قفص، أحمد صالح الطاهري، وعبد الله فيلي. ويمثل حصيلة أشغال المؤتمر الوطني الأول حول التراث الثقافي المغربي الذي نظمتها جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار يومي 16 و 17 نونبر 2011 بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، وعرف مشاركة وحضور عدد كبير من الباحثين والمتخصصين من المغرب وخارجه. وإذا كان هذا المؤتمر قد اعتبر من بين أنجح التظاهرات التي أشرفت على تنظيمها هذه الجمعية المؤسسة منذ عام 1991 والمعتمدة لدى منظمة اليونسكو كخبرة في مجال التراث الثقافي، فإن ذلك يعود إلى فتحه باب النقاش المكثف والمنهجي بين المصادر التاريخية والشواهد الأثرية، ليس باعتبارهما

حقلين منفصلين بل متكاملين بالضرورة، يسهم تفاعلها في تفكيك قضايا إشكالية في تاريخ المغرب وتحليلها.

تضمن الإصدار 27 ورقة بحثية، في مناصفة نسبية بين النصوص المحررة باللغتين العربية (15) والفرنسية (12)، وضمن مجلد يتكون من 432 صفحة، وبتقييم مقسم بين اللغتين. وقدمت هذه الإسهامات أعمال وتجارب تعكس باللموس، على اختلاف الحوامل والتقنيات الأثرية المعتمدة والفترات التاريخية التي ناقشتها، الجهود المبذولة في العقود الخمسة الأخيرة والرامية إلى رصد المواد المصدرية والأثرية وتوظيفها بمختلف أنواعها.

وتصدر التحريات والأبحاث الأثرية الدراسات الواردة في هذا العمل، وقد قسم هذا المحور إلى نوعين؛ الأول عبارة عن أعمال تمهيدية للتدخلات الميدانية، ركزت على المعطيات النصية، مثل مداخلة سعيد خليل ومحمد دروا حول جوانب من تاريخ وآثار بلاد رگراگة (الشيظامة) حاحة (222-228)، التي تطرح أرضية تاريخية استعملت فيها النصوص التاريخية على مدار الفترات المختلفة من العصر القديم إلى العصر الحديث مرورا بالفترة الوسيطية، كما سلط الضوء على بعض المناطق وأسماء الأماكن الأثرية في دعوة للالتفات إلى هذا المجال الجغرافي. وفي السياق نفسه، قدمت سناء حساب ولويس بونس بويول مقالة في موضوع: "مليلية وسبتة بين النصوص التاريخية وعلم الآثار قبيل مجيئ الإسلام وخلال المرحلة الإسلامية" (46-60)، إلا أنها أضافا قراءة في الأبحاث الأثرية التي أنجزت بالمدينتين، مع تقديم خلاصة مركزة عنها.

أما النوع الثاني من الإسهامات، فيقدم جزءا من النتائج التي أفضت إليها التحريات الميدانية، وهي عبارة عن مبادرات فردية لا تنخرط في برامج بحث بمحاور محددة وتمويل من قبل مؤسسات؛ فبعد برنامج "نشأة المدينة الإسلامية في الأندلس والمغرب الأقصى"، الذي نشرت بعض نتائجه سنة 1998، قدمت صباح علاش، لائحة أولية للشبكة الحضرية بالشريط الساحلي المتوسطي بين المصادر التاريخية والبحث الأركيولوجي (170-182)، وانتقلت لائحة من المدن المتوسطة والصغيرة الموطنة بالريف ومقدمته، مع ذكر المعطيات الواردة عنها في المصادر التاريخية، في دعوة إلى الاهتمام بالاكشاف الأثري لهذه المنطقة المحورية تاريخيا. وشرق المجال المدروس آنفا، قدم محمد بلعتيق بحثا ميدانيا عن إمارة بني أبي العافية (80-100)، وهو موضوع جديد على مستوى الفترة والمجال

المدروسين. ويتميز هذا المقال بغنى المعطيات الأثرية واستنباط النصوص التاريخية، رغم قلتها، مع محاولات لتوطين المواقع مرفقة بتحريرات ميدانية. وبالأطلس الكبير، كان ليوسف خياره السابق في توطين مساجد أثرية غير مذكورة في النصوص التاريخية، إذ لم يتفطن إليها الباحثون المعاصرون، رغم ارتيادهم المتكرر للمنطقة المحتضنة لموقع تنمل المعروف، فقدم دراسة معمارية لمسجدين بوادي نفيس، مدعمة بصور ورفوعات هندسية، لا يُعرف عهد بنائهما، لكن أحدهما يؤرخ إعادة بنائه بالقرن 17م (161-171). وأفضت التحريات الأثرية بقبيلة إيلالن في المنحدر الغربي للأطلس الصغير، (149-160)، التي قامت بها نعيمة كدان إلى نتائج أولية مهمة، قدمت منها نماذج من مكونات أثرية تتميز بها المنطقة، ولم يكن يُعرف منها إلا بعض المخازن الجماعية. وفي محاولة لموازنة الخريطة الأثرية للجنوب المغربي، تعتبر تحريات منطقة طاطا خلال الفترة السعدية ذات أهمية (197-214)، فقد تتبع محمد بلعتيق ومصطفى أتق أهم المكونات الأثرية للمنطقة، معتمدين في ذلك على المصادر التاريخية ومخطوطات الخزانات الخاصة المحفوظة في حوزة لأسر العريقة والزوايا، بغية جرد مختلف الأصناف العسكرية والدينية، مدعمة برفوعات هندسية وأوصاف دقيقة للمكونات المعمارية المستكشفة.

ومن الصعب أن تفضي دائما التحريات الأثرية إلى حفريات مبرجة كما هو الوضع بالنسبة لموقع إينجليز بالأطلس الصغير، الذي ورد ذكره مرارا بالنصوص التاريخية، باعتباره مهذا للحركة الموحدية. وطالما حاول الباحثون توطينه، لكنه لم يتحقق الكشف عنه إلا بحلول سنة 2004. وعلى إثر ذلك تم التحضير لبرنامج بحث أثري مغربي - فرنسي مازال جاريا، يديره أحمد صالح الطاهري، وعبد الله فلي وجون بيير فان ستيفل، وشكلت المعطيات الأولية المحصل عليها مادة للتقديم خلال هذا المؤتمر وخاصة ما يرتبط منها ببعض خاصياته المعمارية (140-152).

وتعتبر وليلي وأغمات وسجلهامة من الحواضر التاريخية الأولى بالمغرب في المرحلة الإسلامية، بمواقع معروفة وموطنة أعطت كل واحدة منها نتائج مختلفة ونفيسة. ويخلد موقع وليلي اليوم أكثر من 100 سنة من البحث الأثري به، إلا أن أول برنامج بحث يخص المرحلة الإسلامية لم ينطلق إلا سنة 2000م تحت إشراف حسن ليهان وإليزابيث فنترس، كما يحدد ذلك، محمد العيوض في مقاله "وليلي خلال الفترة الإسلامية، المعطيات الأثرية" (56-64). ولم يكن من السهل على الفريق اختيار أماكن الاستبارات

والحفريات، بحكم أن الأمر يتعلق بموقع يحمل ذاكرة رومانية قوية بامتياز، كما تقل النصوص الوسيطة في موضوعه. أما حاضرة أعماط، فقد جاء ذكرها باستفاضة لدى المؤرخين والجغرافيين القدامى، بوصفها مدينة مزدهرة، فقدم عبد الله في وروالد ميسي الموقع في مقارنة مشتركة بين أخبار المؤرخين القدامى والمعطيات الأولية للحفريات المقامة بالحمام (31-45)، أفضت إلى نتائج مهمة بتأريخات دقيقة تصل إلى نهاية القرن 10م. كما رصدت الدراسة التحولات الوظيفية الطارئة على هذا الجزء من الموقع. وامتدادا لأعماله السابقة، قدم لحسن تاوشيخت خلاصة لما يقارب 40 سنة من البحث الأثري بمدينة سجلماسة (65-79)، إذ مازالت النصوص تلمع تاريخها، فيما تأبى المعطيات الأثرية مجاراتها لحد الآن في شكل خلاصات متضاربة أحيانا بين فرق البحث. ويعتمد الموقع أساسا، وكغيره، على الشراكات الدولية. وفي هذا الصدد، قدم عبد المالك ناصري، الخريطة المعمارية للمدن والعواصم المغربية بين الكتابات التاريخية والدراسات الأثرية في مقالة مركزة (44-55).

وعرف موقع القصر الصغير تدخلات أثرية مبكرة مقارنة بالمواقع السابقة، وقد عرض مصطفى أعشي نتائج الحفريات الأثرية الجارية به سنوات 1974-1977، في تجاوب مع أعمال أحمد الكناسي السابقة إلى تحريات ميدانية بالشمال الغربي للمملكة (183-196)، محاولا بذلك تتبع البنية الحضرية للمرحلة الإسلامية، ومستعملا تقنية الاستبارات الأثرية، مع التركيز على المجالات الحيوية للمدينة خاصة منها المسجد والحمام والأبواب. أما قصبه المهديّة، فقد ظلت معرفة تاريخها مرتبطة بما ترويه النصوص الأدبية والذاكرة المحلية، إلى أن كان لسمير الراوي السبق في إنجاز حفريات بها، قدم نتائجها الأولية خلال هذا المؤتمر، مع محاولة لفهم مراحل التعمير والتطور الوظيفي للموقع (130-148). وعلى عكس ما شهدته ويلي بداية القرن الماضي من تجاهل للمعطيات الأثرية الإسلامية والمورية، قدم موقع ريغا نموذجا للأركيولوجيا المنهجية، وهو الوضع الطبيعي الذي ينبغي أن تكون عليه الأبحاث، حيث قدم فريق البحث تحت إشراف محمد اكبري علوي نتائج الاستبارات المقامة بالموقع، مع تقديم دراسات أولية تحليلية للاستيطان به (5-30).

وتعتبر الحفريات داخل النسيج الحضري من الإكراهات الكبيرة المطروحة بحدّة أمام الأركيولوجيا عموما، وقليلًا ما كانت متاحة للدارسين، إلا في حالات قليلة جدا

مثل الحفريات الأثرية بدار القاضي في مدينة سلا العتيقة، والتي أنجزها رشيد أغربي وحسن زحل، في مدة قصيرة وعلى مساحة ضيقة داخل المعلمة، وقد استعرضا محاوراتها الرامية إلى مقارنة التاريخ النصي مع معطيات الاستبارات الأثرية الجارية داخلها، مع تقديم صور توضيحية، لكن صدور طبعة هذا المجموع دون ألوان لم يسعف في فهم أهمية المعطيات المرئية (75-83). وفي الإطار نفسه، قدم الباحثان عبد الله فلي وعز الدين كارا مقالة مقتضبة حول تدخل أثري بمدينة الجديدة، بسطا من خلالها قراءة مختلفة عن التنظيم العمراني بالمدينة الإسلامية والنماذج العامة التي قد تفرض قوالب معينة على الباحثين (215-221). وتوضح هذه التجربة الأركيولوجية حدود التمييز بين عالمي الحياة والموت بالوسط الحضري، حيث أضاف اللثام عن نموذج مخالف للمألوف النظري، بحكم توقع المقابر داخل نسيج العديد من المدن الإسلامية، مما قد يفسر بتطورها العمراني، أو يبين مراحل الأزمة أو القوة بالنسبة للسلطة الساهرة على تنظيم المجال.

أما فيما يخص الدراسات المتعلقة باللُّقى الأثرية، فما يزال عددها ضئيلا مقارنة بالتحريات والحفريات الأثرية، حيث لم تقدم سوى دراستين، بمنهجيتين مختلفتين، في هذا الباب. اهتمت الأولى بالنقود المرابطية في مقارنة مع الصورة الواردة في النصوص الأدبية عن الوضعية المالية المزرية المسجلة عند نهاية المرابطين (116-124). ومن خلال التمحيص في النصوص الأدبية لهذه الفترة، والتي تفيد بإقدام الدولة المرابطية على صرف الأموال في أعمال متعددة لم يرافقها امتعاض العامة، وبفضل مقارنته لوزن الدنانير الذي لم يتغير على إثر ضعف الدولة، استخلص عز الدين جسوس أن ما هو متعارف عليه من انهيار مالي في هذه الفترة ربما لم يشكل حقيقة تاريخية. أما الدراسة الثانية، فقد قدمها عبد الله فلي عن خاصيات الحزف المزين المستخرج من حفريات المدرسة البوعنانية وبوجلود، وهي الأولى من نوعها داخل أسوار المدينة العتيقة بفاس (61-74). وقد أرفق الباحث عمله بملاحظات ذات طابع تقني وجمالي، كما لا يخفى أن مثل هذه الدراسات تعتبر مؤسسة لهذا الحقل الدراسي الذي استهلته هيكلته في المغرب منذ فترة وجيزة فقط.

وتعتبر الدراسات المعمارية باكورة لأنواع البحث الأثري في المغرب، لكنها تعرف اليوم طفرة كمية ونوعية، إذ لم تعد مرتبطة بمجال المدينة فقط، بل أصبحت تضم المواقع الريفية أيضا، فضلا عن رصدها للتغيرات المرتبطة بها. وفي هذا الباب، أسهم محمد رابطة

الدين بدراسة تحت عنوان: "من تاريخ الصوامع على عهد الموحدين، ملاحظات حول تحقيق المواقع وتدقيق العدد" (153-169)، باعتماد طرح تتفاعل فيه المعطيات النصية مع الاستخلاصات الأثرية على قلتها بمدينة مراكش، خصوصا في مجال العمارة الدينية. كما عرضت نعيمة الحضري في مقالها: "الجمالية العمرانية والتشكيلية في العمارة المرابطية" (125-139) مجمل الخصائص العامة للعمارة المرابطين، مع محاولة تحديد الأصول ورصد التطورات والاختيارات التشكيلية على حوامل أثرية مختلفة. وباستخدام الدراسة الطوبوغرافية، قدم منير أقصبي دراسة لأسماء المعالم العسكرية بمدينة فاس، خاصة التطورات المعمارية التي عرفتها عبر الزمن، كما تتبع دواعي تغيرات أسماء الأماكن، بما في ذلك المعالم المندثرة منها، والتمثيلات المرتبطة بها، وذلك عبر استقراء النصوص التاريخية (188-197). وعن فاس أيضا، قدم محسن الإدريسي العمري، دراسة أركيولوجية لمكونات معلمة الماكينة (ق. 19م)، مع تعقب تحولاتها الوظيفية (113-129). وفي مقال عن التحصينات على عهد السعديين، حاول سمير قفص تتبع المعالم التحصينية إبان القرنين 16 و17م في مجال النفوذ السعدي، مستعملا وسيلة النصوص الأدبية التاريخية، ومركزا على دراسة نقدية للأبحاث المعاصرة، ليختم مقاله بجدول شمل مختلف أماكن التحصينات حسب الأقاليم (84-112)، وهي أداة مميزة وفاعلة قبل الانتقال إلى العمل الميداني.

أما المحور الأخير، فقد خصص لتقديم خلاصات عن وضعية الأبحاث عموما. وتشترك مقالات كل من عبد العزيز بلفايدة وعبد اللطيف الخمار والحاج موسى عوني في تقديم حصيلة عن البحث الأثري في الفترة الإسلامية. وقد اعتمد أولها جردا أوليا لمنشورات الفترة الإسلامية عامة، فبلغ هذا الجرد 500 عنوانا قام بتوضيها في مجموعات محورية، وقدم إحصائيات لها، وهو مشروع وجب استكمالها لتوفير قراءة نقدية ومنهجية في مجال البحث الأركيولوجي في المغرب ومحاوله توجيه ما هو قادم من مشاريع وأبحاث استكمالا بذلك للجوانب غير المعروفة (13-45). ورغم ذلك، تظل لغة الأرقام نسبية، ولا تمثل الصورة الحقيقية للأركيولوجيا بالمغرب. وخص الباحث الخمار باهتمامه موضوع المساجد في محاولة استهدفت تجميع الدراسات وقراءة أهم محاورها واستشراف ما هو بحاجة إلى البحث والتنقيب (172-187). وعلى المنوال نفسه، قدم الحاج موسى عوني حصيلة 100 سنة من الدراسات حول الكتابات المنقوشة بالمغرب (101-115)، في

موضوع فصل فيه الحديث عن وضعية الأبحاث المنجزة والتطور الذي عرفته، واختتم مقالته بخطة منهجية لاسترجاع التوازن في الدراسات المتعلقة بالكتابات المنقوشة.

وإجمالاً، يمكن القول إن الأعمال المنشورة في هذا المجموع والصادرة عن المؤتمر المذكور قد حاولت جاهدة تغطية جل مراحل الفترة الإسلامية، ولو بنسب ومقاربات مختلفة، حيث لم ينل العصر الوسيط الأعلى حظه من الاهتمام الكافي من قبل الباحثين، كما تغطي الفترة الموحدية والسعدية على المواضيع المدروسة. وفضلاً عن المواضيع الكلاسيكية مثل المدينة والتحصينات، استجدت إشكالات مرتبطة بالمجال القروي، ومع ذلك، بقيت مناطق كثيرة في المغرب بعيدة إلى حد ما عن جلب اهتمام الباحثين سواء في مجال التاريخ أو الآثار.

إحسان سرات

سلك الدكتوراه بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث